

الفروق النحوية بين معاني الأداة الاسمية

الأداة (كم) مثلاً

أ.م. د. محمود عراك القرشي

جامعة واسط/كلية التربية

ملخص البحث:

العربية مميزة قلماً نجدتها في اللغات الأخر وهي إمكانية التعبير عن معانٍ مختلفة بأداةٍ واحدة ذات لفظٍ مشترك ، فيستدعي ذلك الاختلاف في المعنى للأداة الواحدة عن وجود فروق نحوية نستطيع من خلالها أن نستجلي المعنى المقصود . فالبحث يخوض في بيان تلك الفروق وأهم القرائن التي تستند إليها ، وقد اتّخذ من الأداة (كم) مثالا له ، إذ اقتضت طبيعة المادة المختارة أن يُقسّم البحث على تمهيد في بيان الفروق النحوية للأداة الاسمية ، ثمّ خصّصت الأداة الاسمية (كم) بالحديث لتكون مثالا تطبيقياً لهذه الدراسة بعد أن ذكر العلماء جملة من المشتركات والمفترقات بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، إلا أنّهم لم يفضّلوا القول في هذه المفترقات، لهذا رأيت من المفيد أن أبين الفروق النحوية بينهما من خلال الفقرات الآتية: ١. المعنى الوظيفي، ٢. علة بناء (كم)، ٣. تصديرها، ٤. تمييزها، ٥. الفصل بينها وبين تمييزها. وبعد فأرجو أن يكون عملي هذا خالصاً لوجه الله تعالى من أجل خدمة لغة القرآن، وتقديم الزاد لعشاقها، فإن كان فيه هناتٌ وأخطاءٌ فهو من طبيعة البشر، وقد جلت من لا يُخطئ ولا يسهو .



ملخص البحث باللغة الانكليزية

Research Summary

Arabic has an advantage rarely found in other languages, namely, the possibility of expressing different meanings with one instrument with a common term. This difference in meaning of the single instrument calls for grammatical differences through which we can discern the meaning. The article is divided into a statement of the grammatical differences of the nominal tool, and the nominal tool (kam) is assigned to talk to be an applied example This study, after the scientists mentioned a number of participants and intersections between the (Kam) of the aspirational and (Kam) news, but they did not separate the statement in these divergences, so I found it useful to show the grammatical differences between them through the following paragraphs: 1 functional meaning, Building (kam), 3 exported, 4 highlighted, 5 separated and Between their distinction. After that I hope that this work is purely for the face of God in order to serve the language of the Koran, and provide the food for its lovers, if it was hates and mistakes is the nature of human beings, and the majority of those who do not make mistakes and do not forget

التمهيد:

في بيان الفروق النحوية للأداة الاسمية:

للعربية ميزة قلما نجدها في اللغات الأخر وهي إمكانية التعبير عن معانٍ مختلفة بأداة واحدة ذات لفظٍ مُشترك ، فيستدعي ذلك الاختلاف في المعنى للأداة الواحدة عن وجود فروق نحوية نستطيع من خلالها أن نستجلي المعنى المقصود . وقبل الخوض في معرفة ما يُمكن أن نستند إليه لبيان تفاصيل الافتراق النحوي بين معاني الأداة الاسمية المشتركة في اللفظ لابدّ من الإشارة إلى قِمْ مصطلح (الأداة) عند العلماء العرب ، فقد استعمله علماء كلتا المدرستين البصرية والكوفية (١) يقول المبرّد (ت ٢٨٥هـ) " (إن) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام وإلّا أحقّ بالاستثناء " (٢) وقال أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) في باب الحروف التي تأتي للمعاني: " قد ذكرنا أول الكتاب ما يُعرّف به الحرف والفرق بينه والاسم والفعل وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الاسماء والأفعال وتُحفظ لقلتها " (٣) وهذا يدلّ على أنّ المراد من الأداة هو الحرف . وأمّا تخطئة الدكتور عبده الراجحي لبعض الدارسين ممّن استعمل مصطلح (الأداة) ليس له ما يُسوِّغه إذ يقول: " يُخطيء بعض الدارسين حين يستعمل في دراسة النحو كلمة (أداة) فيقول: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط ، وذلك كلّ خطأ؛ لأنّ الكلمة العربية كما حدّدها النحاة ليس فيها أداة ، وإنما هي اسم أو فعل أو حرف وليس غير " (٤) فَمَنْ أطلق مصطلح الأداة من الدارسين لا يُريد قسيماً رابعاً للكلمة بل عنى الحرف أو ما شابهه ، مثلما أراد النحاة العرب ذلك . يقول التهانوي: " الأداة عند النحاة والمنطقيين هي الحرف المقابل للاسم والفعل " (٥) ثمّ اتّسع مفهوم الأداة ليشمل بقية أنواع الكلمة بشرط مشابهتها الحروف . يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) في تعريف الأدوات : " الحروف وما شاكلها من الاسماء والأفعال والظروف " (٦) وممّا يؤكد أنّ مصطلح الأداة كان يُطلق أصلاً على الحرف ثمّ حُمِل ما يجري مجراه عليه قول السيرافي في شرحه كلام سيبويه في باب عدّة ما يكون عليه الكلم إذ يقول " وبدأ سيبويه ففسّر ما كان على ثلاثة أحرف من الحروف ، وما لا يتمكّن من الاسماء وما يجري مجرى الأدوات " (٧) . لذا جاء إطلاق مصطلح (الأداة) في هذا البحث متّسقاً مع تنوعها بين الحرفية والاسمية ؛ إذ كثير من الأدوات على هذه الشاكلة ، ومنها ما اقتصر نوعه على الاسمية حصراً وسُمّي بالأداة لمشاكلته الحرف مثلما ذكر العلماء ذلك ، وسبب هذه المشاكلة قد يكون متأبياً من التشابه في البنية وكذلك عدم التمكن . ولكنّ اللآفت للنظر إنّ كلّ واحدة من هذه الأدوات على الرغم من مجيئها على لفظٍ واحد فقد تعدّدت معانيها فأوجب ذلك فروقاً نحوية بين هذه المعاني ، ويمكن معرفة هذه الفروق من

خلال الاستناد إلى جملة من القرائن المستوحاة مما تؤدّيه هذه الأدوات في الأبواب النحوية المتعدّدة والذي يتأتّى من معرفة صيغها ووضعها، فضلاً عن دلالتها على مفهومها اللغوي، بعد الإحاطة بالمعنى العام لسياق الكلام؛ لأنّ معرفة ذلك تقود إلى التفريق بين المعاني الوظيفية المتنوّعة في حال تعدّدها للمبنى الواحد. ولإعطاء صورة جليّة وواضحة عمّا ذكرناه نرى مثلاً أنّ (ما) الاسمية تأتي لمعانٍ عدّة، فهي للاستفهام وللشرط وللجزاء وللتعجب وموصولة بمعنى (الذي). وللتفريق بين هذه المعاني هناك قرائن يمكن الاستناد إليها، فالمعنى اللغوي للاستفهامية أن تكون سؤالاً عن شيء، ومعناها: أيّ شيء، كقولك: (ما اسمك) و (ما عندك) و (ما فعل زيد)، فمعنى (ما) في الأمثلة المتقدّمة أيّ شيء. في حين أنّ المعنى اللغوي لـ (ما) الموصولة أن تكون خبراً بمعنى الذي، كقولك: ما أكلتُ الخبز، وما شربتُ الماء، وما تقولُ أقولُ، والمعنى: الذي أكلتُ الخبز، والذي شربتُ الماء، والذي تقولُ أقولُ. والمعنى اللغوي للشرطية أن تكون دالّة على الجزاء وفيها معنى "إن" فقولك: ما تصنعُ أصنعُ مثله بمعنى إن تصنع. ومعنى التعجبية في قولنا: ما أحسنَ زيداً، شيءٌ حسنٌ زيداً(٨). أمّا المعنى الوظيفي لـ (ما) فيختلف بين معنى وآخر، فالاستفهامية نكرة تامّة مضمّنة معنى الحرف، وهذا يعني أنّ الكلام يثُمُّ بها. ففي قولنا: ما اسمك (ما) في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها. وأنها قد تتقدّم على عاملها، ففي قولنا: (ما فعل زيد) (ما) في موضع نصبٍ لوقوع الفعل عليها، وتحمّل ضميراً عائداً هو فاعلٌ لما بعده نحو قولنا: ما جاء بك؟ ف (ما) في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها وفي جاء ضميرٌ يعود على (ما) وهو فاعل (جاء) لأنّ جاء فعل و(بك) في موضع نصبٍ لأثّه مفعولٌ به. في حين أنّ المعنى الوظيفي لـ (ما) الموصولة كونها معرفة إلاّ أنها ناقصة غير تامّة فهي بحاجة إلى صلة تتّم معناها، ويشتّرت في هذه الصلة أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول، ففي قولنا: ما أكلتُ الخبز (ما) اسم موصول بمعنى الذي وهي في موضع رفع بالابتداء وأكلتُ صلّتها والخبزُ خبر الابتداء، وأكلتُ: واقع على هاء مضمرة؛ يُريد الذي أكلتُهُ (٩).

أمّا المعنى الوظيفي لـ"ما" الشرطية فهي نكرة مضمّنة معنى الحرف لذلك بُنيت، وهي تجزم ما بعدها من الأفعال المستقبلية كما تجزم "إن" وإنّما عمّلت لتضمّنها معنى "إن" كما ذكرنا ذلك أنفاً، وهي نوعان: غير زمانية نحو قوله تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} [البقرة: ١٩٧] وزمانية: واستظهره ابن هشام في قوله تعالى: {فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُ} [التوبة: ٧] أي: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم (١٠). وتُستعمل لما لا يعقل قال تعالى: {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ

لها} [فاطر: ٢] وإذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلة والفاء ربطتها بالأول (١١). في حين أنّ المعنى الوظيفي لـ "ما" التعجبية كونها نكرة تامّة مجردة عن معنى الحرف، ففي قولنا: ما أكرمَ زيدًا "ما" بمعنى شيء وهو اسم منكور في موضع رفع بالابتداء، وإنّما جاز الابتداء به هنا لأنّه في تقدير النفي، وذلك أنّ المعنى شيءٌ جعله كريمةً، والمراد: ما جعله كريمةً إلا شيءٌ، فهي اسمٌ تامٌّ غير موصول ولا موصوف والفعل بعدها فعلٌ ماضٍ غير متصرّف وفيه ضمير يرجع إلى "ما" وزيدًا مفعول به والجملة في موضع الخبر (١٢) وما ذكرناه من المعنى الوظيفي لـ "ما" التعجبية هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وأغلب النحويين وهناك مذهبان آخران في بيان المعنى الوظيفي لها أولهما: ما ذهب إليه الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) وعليه جماعة من الكوفيين إذ استبعد أن تكون "ما" هنا اسمًا تامًّا غير استقهام ولا جزاء، فاضطرب مذهبه فيها، فالمشهور عنه أنّه ذكر أنّها اسم موصول بمعنى الذي في موضع رفع مبتدأ وما بعدها من جملة صلتها والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن زيدًا شيءٌ؛ واحتجّ له متابعوه بقولهم: (حسبك) فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لأنّ فيه معنى النفي، فكانت "ما" كذلك (١٣). ونقل عن الأخفش أيضًا أنّه كان مرّةً يقول: "ما" في التعجب بمعنى الذي، إلا أنّه لم يؤت لها بصلة. ومرّةً يقول هي الموصوفة إلا أنّه لم يؤت لها بصفة، وذلك لما أريد لها من الإبهام، والفعل وما اتّصل به في موضع الخبر (١٤). وما ذهب إليه الأخفش من مذهبه المشهور في كون "ما" التعجبية اسمًا موصولًا بمعنى الذي في موضع رفع مبتدأ وما بعدها من جملة هي صلتها والخبر محذوف وتقديره "شيءٌ" يمكن ردهً بأكثر من أمر: الأول: لا يسوغ حذف الخبر إلا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، ولا دليل عليه في قولنا: ما أحسنَ زيدًا. الثاني: ينبغي أن يكون في الخبر زيادة فائدة، وتقديره بـ "شيء" هنا لا فائدة فيه؛ لأنّه معلوم أنّ الحُسنَ ونحوه إنّما يكون بشيءٍ أوجبّه، لذا فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة. الأخير: إذا كانت "ما" اسمًا موصولًا خرجت عن الإبهام المراد في باب التعجب؛ لوجود الصلة التي توضّح الموصول، وهذا من التناقض الذي لا يخفى (١٥). المذهب الثاني: ما رآه ابن درستويه في "ما" هذه من أنّها التي يُستفهم بها في قولك: ما تصنع وما عندك، فهي بمنزلة من وأيٍّ في الإبهام وإنّما وضع هذا في التعجب لأنّ التعجب فيه إبهام فهو يكون فيما جاوز الحدّ المعروف وخرج عن العادة فقولك: ما أحسنَ زيدًا في المعنى كقولك: أيّ رجلٍ زيدٍ إذا عنيت أنّه رجلٌ عظيمٌ أو جليلٌ. وهذا هو مذهب الفراء من الكوفيين إلا أنّه ذهب إلى أنّ أفعال بعدها اسمٌ حقّه أن يكون مضافًا إلى ما بعده (١٦). والقول بأنّ "ما" استقهامية بعيد؛ لأنّ التعجب خبرٌ َ َ َ محضٌ يحسُنُ في جوابه صدقٌ أو كذبٌ والمتكلم لا يسأل

المُخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً وإِنَّمَا يُخْبِر بِأَنَّهُ حَسَنٌ ولو كانت "ما" استفهامية لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ لأنَّ الاستفهام ليس بخبر .

وقد يكون الفارق النحوي بين معنى وآخر للأداة الواحدة ناتجاً ممَّا يستتبع الموضع الإعرابي للأداة من إجراء ، فيكون الحذف لأحد حروفها قرينة للدلالة على ذلك المعنى ، فمن المعروف أنَّ كلاً من (ما) الاستفهامية و(ما) الموصولة يُجران إذا سبقا بأحد حروف الجرِّ ، إلاَّ أنَّ من الثابت عند علماء النحو حذف ألف (ما) الاستفهامية عند جرّها بأحد حروف الجرِّ نحو : "فِيمَ" و "يَمَ" و "عَلَامَ" وبقاء الفتحة دليلاً عليها ، وثبوتها في (ما) الموصولة عند الجرِّ ، وعَلَّ العلماء حذف الألف في الاستفهامية عند جرّها للتفريق بينها وبين الموصولة فهذا حُذفت في قوله تعالى : {فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا} [النازعات: ٤٣] و{فَنَاضِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلِينَ} [النمل: ٣٥] و{لَمْ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٢] وثبتت في قوله تعالى: {لِمَسْكُكُمْ فِيمَا أَقْضَيْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: ١٤] و{وَيُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ} [البقرة: ٤] فكما لا تُحذف الألف في الموصولة لا تثبتُ في الاستفهام . لهذا ردَّ الكسائي قول المفسرين في قوله تعالى {بِمَا عَفَّرَ لِي رَبِّي} [يس: ٢٧] إنَّها استفهامية ؛ لثبوت الألف فيها . وعجِب ابن هشام من الزمخشري إذ جَوَّز كونها استفهامية مع رده على من قال في قوله تعالى : {بِمَا أَعْوَيْتَنِي} [الحجر: ٣٩] إنَّ المعنى: بأيِّ شيءٍ أَعْوَيْتَنِي ، بأنَّ إثبات الألف قليلٌ شاذ . وردَّ ابن هشام أيضاً قول جماعة من المفسرين منهم الفخر الرازي في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} [آل عمران : ١٥٩] إنَّها للاستفهام التعجبي ، أي : فبأيِّ رحمةٍ ؛ وذلك لثبوت الألف فيها ، وأنَّ خفض (رحمة) حينئذ لا يتَّجه ، لأنَّها لا تكون بدلاً من (ما) إذ المُبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو (ما صَنَعْتَ أخيراً أم شِراً) (١٧) . وقد تحتل (ما) في بعض المواضع أكثر من معنى؛ لدقَّة الفروق النحوية بين هذه المعاني ، وقد تتبَّه علماء النحو على ذلك فعقد ابن هشام لذلك فصلاً في كتابه المغني (١٨) ، فكان لكلِّ وجه من وجوه المعنى هذه قرائنه التي يستند إليها وفي مقدِّمتها التوجيه الإعرابي الذي تعصده القرائن الأخرى ولاسيما ما يتعلَّق بالسياق ؛ لأنَّ معنى الأداة في الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقة النحوية بين هذه الأداة والألفاظ الأخر ، ففي قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً} [الأنعام: ١٥١] ذهب ابن الشجري إلى أنَّ الوجه في (ما) أن تكون خبرية بمعنى (الَّذِي) ، وهي في موضع نصب ب(أتلو) فيكون المعنى على هذا عنده: تَعَالَوْا أَتْلُ الَّذِي حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ، فحرَّمَ رَبُّكُمْ صلة (١٩) . وتابعه في ذلك أبو حيان (ت٥٧٤هـ) (٢٠) ، وابن هشام (ت٧٦١هـ) (٢١) ، وأجاز الزجاج (ت٣١١هـ) أن تكون (ما) هنا

استفهامية وهي منصوبة بـ(حرّم) والجملة من الفعل والفاعل والمفعول محكيّة بالتلاوة لأنّ التلاوة بمنزلة القول ، كأنه قيل: تَعَالُوا أَتْلُ أَيَّ شَيْءٍ حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ، أهذا الذي ادّعيتُم تحريمه ، أم هذا الذي جنّتُم بتحريمه(٢٢) ويمكن أن نستظهر الفروق النحوية بين الوجهين بما يأتي:

١. إنّ (ما) الموصولة في الوجه الأول كانت معمولة للفعل (أتلّ) في حين أنّ (ما) الاستفهامية معمولة للفعل (حرّم) المتأخّر عنها وهذا ما بيّناه آنفاً من جواز تقدّمها على عاملها .

٢. التغيّر الحاصل في العلاقات النحوية بين المفردات فالجانب الوظيفي النحوي للأداة يقوم بتنظيم العناصر النحوية وترتيبها داخل الجملة فينجم عن ذلك اختلاف في الدلالة ففي الوجه الأول الذي تكون فيه (ما) موصولة يكون تعلق (عليكم) على وجهين : الأول أن تتعلّق بـ(حرّم) وهو الأصوب عند ابن الشجري ؛ لأنّه الأقرب وهو اختيار البصريين والوجه الآخر : أن تتعلّق بـ(أتلّ) وهذا جيّد لأنّه الأسبق وهو اختيار الكوفيين ، والتقدير على هذا الوجه يكون: أتّل عليكم الذي حرّم ربكم (٢٣). واختيار البصريين مبني كما هو معروف على ترجيح إعمال ثاني المتنازعين ، في حين أنّ اختيار الكوفيين مبني على ترجيح إعمال أول المتنازعين(٢٤). أمّا على الوجه الآخر الذي تكون فيه (ما) استفهامية فيلزم منه أن تُعلّق (أتلّ) ، وهو ضعيف ؛ لأنّ (أتلّ) ليس من أفعال القلوب فلا تُعلّق .

٣. يجوز أن يكون قوله تعالى: {أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} في موضع نصب بدلاً من (ما) على أنّها موصولة لا استفهامية ؛ إذا لم يقترن البديل بهمزة الاستفهام ، إذ المُبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو: (ما صنعت أحيراً أم شراً).

وقد يلتبس معنى "ما" الموصولة بـ"ما" المصدرية فلا يمكن تحديد المراد إلّا بلحاظ المعنى الوظيفي لكلٍ منهما والذي يُؤثّر في العلاقات النحوية بين الأداة والألفاظ الأخر في الجملة ، وإنّما يُعرف أنّ "ما" مع الفعل بمعنى المصدر أو بمعنى الذي أنّها إذا كانت بمعنى المصدر لم تحتج إلى عائِد يعود عليها من صلتها ، وإنّما هي بمنزلة "أن" مع الفعل في قولك: "بلغني أن خرج زيدٌ ونحوه لأنّها لا تحتاج إلى عائِد يعود عليها من صلتها فهي مع الفعل بتأويل المصدر ، وإذا كانت "ما" بمعنى (الذي) فلا بُدّ من عائِد يعود عليها من صلتها ، وذلك إذا قلت: "بلغني ما صنعت " تريد أنّي صنعتُ، فثمّ هاء ساقطة، والتقدير بلغني ما صنعتُ، وإذا قلت: "بلغني ما صنعتُ" تريد المصدر أي: بلغني صنعكُ، لم تُضمّر هاءً(٢٥) .

وما ذكرناه آنفا في المعنى الوظيفي للأداة وأثره في العلاقات النحوية بينها والألفاظ الأخر في الجملة يمكن استظهاره في بيان الفروق النحوية بين معاني الأداة الاسمية " مَنْ " التي تكون شرطية واستفهامية وموصولة ، ونكرة موصوفة . ففي قولنا: مَنْ يُكرمني أكرمه تحتملُ " مَنْ " الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين بعدها الأول على الشرط ، والثاني على الجواب و " مَنْ " مبتدأ خبره الجملة الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك . وإن قدرتها استفهامية رفعت الفعل الأول بعدها وجزمت الثاني لأنه جوابٌ بغير الفاء و " مَنْ " مبتدأ خبره الجملة الأولى . وإن قدرتها موصولة أو موصوفة رفعت الفعلين بعدها وتكون " مَنْ " مبتدأ خبره الجملة الثانية (٢٦) . وقد يكون السياق اللفظي هو الحاكم والفيصل بين معاني الأداة " مَنْ " ونعني به ما يُصاحبها من ألفاظ ترتبط معها بعلاقات سواء أقدّمت هذه الألفاظ عليها أم تأخرت عنها ، فمعنى الأداة أحيانا لا يمكن تحديده إلا بملاحظة الألفاظ المجاورة لها ، ففي قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] ذكر الزمخشري أنك إذا قدرت "أل" في (الناس) على أنها للعهد كانت " مَنْ " موصولة فهي مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١] وإن قدرت "أل" للجنس كانت " مَنْ " موصوفة كأنه قيل: وَمِنَ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ كَذَا كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣] [٢٧] ورجح أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) كونها موصوفة و(يقول) صفة لها ، وضَعَفَ القول بأنها موصولة ؛ لأنّ (الذي) يتناول قوماً بأعيانهم ، والمعنى هاهنا على الإبهام (٢٨) وأجيب بأنها نزلت في عبد الله بن أبي وأصحابه (٢٩) .

الفروق النحوية بين (كم) الاستفهامية والخبرية

دراسة تطبيقية:

توطئة:

أجمع النحاة على أنّ لـ (كَمْ) موضعين، استفهامية ، وخبرية ، وهي بنوعها كنايةً عن عددٍ مبهمٍ ، تقع على القليل منه، والكثير، والوسط؛ لهذا أتى بها عدد من النحاة عقيب أبواب العدد، ولكونها مُبهِمَةٌ فلا بُدَّ لها من تمييز . ونُكِرَ : أنها في كلتا حالتها أشدُّ إبهامًا من اسم العدد؛ لأنّ اسمه يدلُّ على العدد نصًّا ولا يدلُّ على جنس المعدود ، والأمران في (كَمْ) مبهمان، فافتقارها إلى مميّز أشدّ، وهي في كلا الموضعين اسمٌ مبنيٌّ على السكون ؛ والدليل على اسميتها، دخول حرف الجرِّ عليها نحو: بكم مررت، وعلى كم نزلت ، وإلى كم تصنع كذا، وتُضَافُ ويُضَافُ إليها ، تقول:

صاحبُ كَمْ أنتَ، وكَمْ رجلٌ عندك، ويُخبر عنها نحو قولك: كَمْ غلاماً عندك، ويُبدل منها الاسم، نحو: كَمْ ديناراً لك أ عشرون أم ثلاثون، ويعود إليها الضمير نحو: كَمْ رجلاً جاءك، وتكون مفعولة نحو: كَمْ رجلاً ضربت (٣٠). ولا يُلتفت إلى ما نُقل عن بعض النحويين من أنّ الخبرية حرفٌ للتكثير في مقابلة (رُب) التي للتقليل؛ وذلك للإجماع الحاصل بين العلماء على اسميتها فضلاً على وضوح الأدلة في ذلك (٣١). والقول بأنها مبنية أي: لا يظهر فيها إعراب؛ إنّما يُحكم على محلها بالرفع والنصب والخفض، فتقع في كلتا حالتها مبتدأً نحو: كَمْ درهماً لك، في الاستفهامية، وقوله تعالى: {لَكُمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ} [البقرة: ٢٤٩] في الخبرية، ف (لك) خبرٌ كَمْ وكذا غَلَبَتْ، وأجاز العبدى (ت ٦٣٠هـ) في كَمْ رجلٌ جاءني، أن يكون جاءني خبراً، وهو رأي النحويين جميعهم، وأن يكون صفةً أغنت عن الخبر (٣٢)، وإذا كانت كَمْ مبتدأً فلا يعمل فيها من النواسخ إلا ما يعمل فيما قبله نحو: كَمْ كَانَ إِخْوَتُكَ، وكَمْ ظَنَنْتَ إِخْوَتَكَ، وكَمْ عَبْدًا عَلِمْتَ مَلِكًا لَزِيدٍ، بخلاف ناسخٍ لا يعمل فيما قبله ك (ما) وإنْ وأخواتها (٣٣)، وذكر أبو علي الفارسي إعمال الظن فيها وإلغاءه، ومثّل ب: كَمْ تُرى الحرورية رجلاً، بنصب الحرورية على الإعمال، ورفعها على الإلغاء (٣٤). وتقع مفعولاً به، إمّا لفعلٍ مُتَعَدٍ بنفسه نحو: كَمْ جزءاً قرأت؟ وكَمْ رجالٍ صحبت، وإمّا متعدي بحرف الجرّ نحو: على كَمْ مسكينٍ تصدّقت؟ أو تصدّقت، ومضافاً إليها نحو: غلامٌ كَمْ رجلاً ضربت؟ ورقبةٌ كَمْ أسيرٍ فككت، وتقع ظرفاً نحو: كَمْ ميلاً سرت؟ وكَمْ يومٍ صمت، ومصدرًا نحو: كَمْ ضربت ضربت زيدا؟ وكَمْ طعناتٍ طعنت (٣٥). وفي كلام سيويه (٣٦)، والمبرد (٣٧)، وأبي علي الفارسي (٣٨) أنّها تكون فاعلاً، ويُعنى به من حيث المعنى نحو: كَمْ رجلٍ جاءك، لأنّها فاعلةٌ في الصناعة النحوية (٣٩)، فلم يريدوا من الفاعل معناه الاصطلاحي؛ لأنّ الفاعل عندهم لا يتقدّم على فعله، وإنّما عنوا الفاعل اللغوي (٤٠)، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "لم تكن فاعلةً لفظاً ومعنى، وإنّما يكون ضميرها فاعلاً، تقول: كَمْ رجلاً جاءك، فيكون في جاء ضمير مرفوع بأنّه فاعلٌ كالواو" (٤١). وزعم ابن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦هـ) أنّها تكون مفعولاً له نحو: لِكَمْ إكرامٍ لك وصلت، وذكر أنّه لا بدّ من حرف العلة، لأنّه لا يحذف إلا في لفظ المصدر (٤٢)، قال أبو حيّان "ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره" (٤٣)، أمّا علة بنائها فسنرجئ الحديث عنه عند كلامنا على الفروق النحوية؛ لاختلاف العلة بين النوعين. واختلف في نوع (كَمْ) هل هي مفردة أم مركبة؟ فقد ذهب البصريون إلى أنّها مفردة وُضعت للعدد (٤٤)، وقال الفراء بتركيبها (٤٥)، ونُسب ذلك إلى الكسائي (٤٦)، وإلى الكوفيين عامتهم (٤٧). وذكر ابن الأنباري حجة البصريين في ذلك قائلاً: "لأنّ الأصل هو الإفراد، وإنّما التركيب فرغ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى

إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة " (٤٨). أمّا الكوفيون فقد تابعوا الفراء صاحب الرأي الأول في القول بتركيبها إذ يقول بـ: "أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام أكثر بـ (كم) حتى حذف الألف من آخرها فسكنت ميمها ؛ كما قالوا :لم قلت ذلك؟ ومعناه: لم قلت ذلك، ولما قلت ذلك " (٤٩). فعلى رأي الفراء أن أصلها (كَمَا)، والفرق عظيم بين الأصل المزعوم و(كَمْ) بنوعها من حيث المعنى، فليس هناك من تقارب في المعنى بين المواضع كلها التي ذكرها العلماء لـ (كما) و موضعي (كَمْ) (٥٠) لهذا، فضلاً على ما ذكره ابن الأنباري من علة، يبدو لي أن القول ببساطتها وإفرادها هو الراجح.

١. المعنى الوظيفي:.

(كَمْ) الاستفهامية:.

فالاستفهامية " لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم في ظنه عند المخاطب " (٥١). أمّا المعدود فهو مجهول عند المخاطب فلذا أحتج إلى التمييز المبين للمعدود، وقد حدّثا سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: " وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين " (٥٢) فقولك: كم غلاماً لك؟ تريد: أعشرون غلاماً أم ثلاثون، كما أنك إذا قلت: أين عبد الله؟ فمعناه: أفي موضع كذا أو في موضع كذا؟ فهي بهذا المعنى تستدعي جواباً . وذكر سيبويه أن على المستفهم بها أن يفسر جنس ما يسأل عنه فيقول: كم درهماً أو ديناراً لك؟ وللمسؤول طريقتان في الإجابة: أمّا الطريقة الأولى فله أن يكتفي بذكر العدد فيقول: عشرون، أو ما شاء مما هو أسماء لعدّة والأخرى: أن يذكر المعدود فيقول: عشرون درهماً، فتعمل (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم (٥٣) وقد أوضح سيبويه ومن جاء بعده من العلماء أن (كَمْ) الاستفهامية إذا عملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم متصرف منون قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمل عليه، وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين، فقولك: كم غلاماً لك، تريد به: أعشرون غلاماً أم ثلاثون، وما أشبه ذلك (٥٤). وإذا أُبدل منها أُعيد مع البدل همزة الاستفهام لتضمّنها معنى الاستفهام ، ولهذا يُقال:

كَمْ درهماً مائة ثلاثون أم أربعون ،فـ (كَمْ) في موضع رفع بالابتداء، و(مألك) خبره عند سيبويه (٥٥) وعند الأخفش بالعكس. و " عشرون " بدل من (كَمْ)، و(أم) عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة. و(ثلاثون) معطوف على (عشرون) (٥٦). والتمثيل بألفاظ العقود لا يعني

الاقتصار على هذه الأعداد وإنما يشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، وإنما آثروا عشرين وما أشبهها لخفة ذلك وتقل المركب (٥٧) .

فموضع (كَمْ) الاستفهامية موضع اسم منون، قد ذهب منه الحركة كما ذهب من إذ؛ لأنهما غير متمكّنين في الكلام. لأنك لو قلت: كَمْ الدرهم لك، لم يجز؛ كما لم يجز في قولك: عشرون الدرهم، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم، ولكنهم حذفوا الألف واللام، وصيروه إلى الواحد، وحذفوا (من) استخفافاً، فكذاك كَمْ في قولك: كم درهماً لك، إنما أرادوا كم من الدراهم لك (٥٨).

ويُستفهم بها عن المستقبل لأنّ الاستفهام لتعيين المجهول فيجوز: كَمْ عبداً ستشتريه (٥٩) والأصل في المعنى الوظيفي لـ (كَمْ) الاستفهامية أنه لا يجوز العطف عليها بـ (لا) النافية، فلا يصحّ القول: كَمْ درهماً عندك لا ثلاثة ولا أربعة؛ لأنّ الاستفهام ضربٌ من الإنشاء ليس له واقع خارجي، وأنّ العطف بـ (لا) النافية لا يكون إلا بعد موجب؛ لأنها تنفي عن الثاني ما تبتّ للأول، ولم يثبت شيءٌ في الاستفهام (٦٠). وإذا وقعت (إلا) بعد (كَمْ) الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب (كَمْ) من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ؛ لأنّ الاستفهام يُبدل منه، وقد مثّل المبرّد لذلك بـ: كَمْ ثلاثة سنّةٍ إلا ثلاثان، فتنصبُ ثلاثة؛ لأنها تمييز، وترفع (سنّة)؛ لأنها خبر كَمْ، وثلاثتان بدلٌ من (كَمْ) (٦١). وقد يستفاد من (إلا) معنى التحقير والتقليل إذا وقعت في خبرها، نحو قولك: كَمْ مالك إلا عشرون، فيكون إعراب ما دخلت عليه على حدّ إعراب (كَمْ)، ولا يجوز أن يكون ما بعد (إلا) بدلاً من خبر (كَمْ) ولا من مفسرها لبيانها، بل يُبدل من (كَمْ) لإبهامها، ولإرادة إيضاحها بالبدل، ويكون الاستفهام بمعنى النفي؛ لإفادته معنى التقليل، كقولك: هل الدنيا إلا شيءٌ فانٍ، أي: ما الدنيا (٦٢).

(كَمْ) الخبرية:

أما (كَمْ) الخبرية فهي " لعددٍ مُبهمٍ عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم " (٦٣) وكذلك جنس المعداد فهو مجهول أيضاً عند المخاطب، فتحتاج إلى تمييز يبيّن جنس المراد، وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمُبهم ليشرح ما يُسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام ولذلك كان في الخبرية شيءٌ من أحكام الاستفهام، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدلّ على أنها مُخرجة عنه إلى الخبر (٦٤) وهي لا تستدعي جواباً لأنّ المتكلم بها مُخبر (٦٥) وذكر أبو حيان (ت٥٧٤هـ) ومن بعده ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) أنّ القول بدلالاتها على التكثر هو مذهب المبرّد ومن جاء بعده من النخاة (٦٦) والصحيح أنّ المبرّد لم ينصّ على ذلك وإنما تابع سيوبه في كونها بمعنى رُبّ، وذكر أنّه

إذا قلت: رُبُّ رَجُلٍ رأيتَه لم تعنِ واحداً (٦٧) وظاهر كلامه في هذا السياق أنها للتقليل والتكثير، أما من جاء بعده من العلماء فقد نصَّ كثيرٌ منهم على أنها للتكثير (٦٨)، خلافاً لأبي بكر بن طاهر (ت ٥٠٨هـ) وتلميذه ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) فقد زعما أنها للتقليل والتكثير كَرُبِّ، وقالوا إنه مذهب سيبويه والكسائي (ت ١٨٩هـ) (٦٩)، وعَلَّ صاحب كتاب كشف المُشكَل قَصْر (كَمْ) الخبرية على التكثير؛ لأنها نقيض رُبِّ ورُبِّ للتقليل (٧٠)، وما يدلُّ على أنها للتكثير غلبة استعمالها في مقام الافتخار والتعظيم، وهو ما يوحي به ورودها في آي الذكر الحكيم، وأيده المفسرون (٧١) كقوله تعالى: {كَمْ تَرَكَوا مِنْ جَنَاتٍ وَعَيْونِ} [الدخان: ٢٥] وقوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} [الأعراف: ٤] وتسميتها بالخبرية من الخبر قسيم الإنشاء، سميت بذلك لأن ما هي فيه خير مسوق للإعلام بالكثرة محتملٌ للصدق والكذب (٧٢). قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): "وإنما أُخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة" (٧٣).

ف (كَمْ) الخبرية اسمٌ مفرد مذكّر موضوعٌ للكثرة، يعبرُ به عن كلِّ معدود، كثيراً كان أو قليلاً، مؤنثاً أو مذكراً، فيعود إليه الضمير على اللفظ مرّةً، وعلى المعنى أخرى، فهو بمنزلة (كلِّ) في أنه يُحملُ الضميرُ على لفظه وعلى معناه، فاللفظ كقوله تعالى: {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا} [مريم: ٩٥]، والمعنى كقوله تعالى: {وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ} [النمل: ٨٧]، فإذا عاد الضمير إلى كَمْ الخبرية من جملةٍ بعدها، جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فنقول: كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ، فقُرد الضمير وتذكّر حملاً على اللفظ، ولو قلت: جَاءَكَ بلفظ التنثية، وجاؤوك بلفظ الجمع، لجاز أن تردّ الضمير تارةً إلى اللفظ وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنث تقول: كَمْ امرأةٍ جَاءَكَ على اللفظ، وجاءتك، وجاءتاك، وجئتك، على المعنى. قال تعالى: {وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُعْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا} [النجم: ٢٦] فجمع الضمير نظراً إلى المعنى، ولو حُمِل على اللفظ لقال: شفاعتُهُ (٧٤).

أما منزلتها فقد ذكر سيبويه أنّ (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرّف في الكلام غير منونٍ، يجزّ ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهمٍ، فانجزّ الدرهم لأنّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله. وذكر أنّ معناها معنى (رُبِّ)، وذلك قولك: كَمْ غُلامٍ لك قد ذهب (٧٥). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاسم المُبدل منها لا يقترن بهمة الاستفهام؛ لأنّه خبر والخبر لا يتضمّن معنى الاستفهام، تقول: كَمْ رجالٍ في الدار خمسون بل ستون (٧٦). وإذا كانت (كَمْ) في الاستفهام قد عوملت معاملة عشرين وما أشبهها فقد جُعِلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجزّ ما بعدها كما تجزّ هذه الحروف ما

بعدها، لذا جاز فيها أن تكون بمنزلة اسم غير منون، كما جاز في الاسماء المتصرفة التي هي للعدد (٧٧).

واقترانها بـ (رُبِّ) في المعنى اقتضى أن تشاركها فيما تعمل فيه، إلا أن كَمْ اسمٌ ورُبِّ حرف، والدليل عليه أن العرب تقول: كَمْ رجلٍ أفضل منك، تجعل (أفضل) خبر (كَمْ) ولو قالت: رُبُّ رجلٍ أفضل منك فلا يكون أفضل خبراً لـ (رُبِّ) لأنها حرفٌ خفض (٧٨). فأما ما أنشده بعضهم من قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن
عاراً عليك ورُبِّ قتلٍ عارٌ (٧٩)

فعلى إضمار (هو) أي: هو عارٌ . أو خبر عن مجرور (رُبِّ) إذ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرفٌ جرٌ هو كالزائد. وأكثرهم ينشده (وبعض قتلٍ عارٌ) (٨٠) فلا حجة لمن استدل به على اسميتها. وأنها تختص بالزمن الماضي كـ (رُبِّ) بجامع التكرير فيها، فلها لا يجوز: كَمْ غلمانٍ سأملكهم، كما لا يجوز رُبُّ غلمانٍ سأملكهم، لأن التكرير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول. (٨١) وقد أجاز المعنى الوظيفي لـ (كَمْ) الخبرية أن يُعطف عليها بـ (لا)، فقد صح أن تقول: كَمْ رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلاً؛ لأن المعنى: كثيرٌ من الرجال قد أتاني لا هذا العدد بل أكثر منه (٨٢). وإذا وقعت (إلا) بعدها كان المستثنى منصوباً؛ لأنه استثناءٌ من موجب، ولا يجوز البديل في الموجب، فيقال: كَمْ غلمانٍ جاؤوني إلا زيدا (٨٣).

٢. علة بناء (كَمْ):.

قد ذكرنا فيما تقدم من البحث اتفاق أغلب العلماء على أن (كَمْ) بحالتيها، الاستفهامية والخبرية، اسمٌ بسيطٌ مبنيٌّ على السكون، وبُنيت على الوقف لأن أصل البناء على الوقف (٨٤)، ويبدو أن الاختلاف الحاصل بين علة بناء كلٍ منهما يعود لما تؤدّيانه من معنى وظيفي، وإن كان مصدر العلة واحداً وهو مشابهة الحرف في المعنى .

(كَمْ) الاستفهامية:.

أما (كَمْ) الاستفهامية فالذي أوجب بناءها في الاستفهام تضمنها معنى حرفه وهو همزة الاستفهام، ووقوعها موقعه، فقولك: كَمْ غلاماً لك، معناه: عشرون غلاماً لك أم ثلاثون، فأغنت (كَمْ) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد (٨٥)، ويجوز أن يُعلل بناؤها بمشابهتها الحرف في الوضع

والجمود (٨٦) وهذا خارجٌ عما قرّرناه من رجوع العلة في بنائها إلى المعنى الوظيفي، ويبدو لي أنّ الأول هو الأرجح؛ لصحة نيابة همزة الاستفهام عنها في المعنى والموضع.

(كَمْ) الخبرية:.

أما العلة في بناء (كَمْ) الخبرية ففيها أربعة أقوال: أما القول الأول: فقد بُنيت لأنها بلفظ الاستفهامية، فشابهت أختها لفظاً ومعنى، إذ هي لعدد مبهم كالاستفهامية (٨٧). القول الثاني: وقوعها في الخبر موقع رُبّ ورُبّب حرفٌ فصارعتها كَمْ في الخبر فبُنيت كبنائها، والمراد بالمُضارعة هنا أنّ رُبّ لتقليل الجنس، وكَمْ في الخبر لتكثيره، وكلّ جنسٍ فيه قليل وكثير، فهما شريكان لذلك (٨٨)، وقيل: لأنّ (رُبّ) للمباهاة والافتخار كما أنّ (كَمْ) كذلك، وذلك نحو قولك: (كَمْ غُلامٍ ملكتُ)، وإتّما تُريد: كثيراً من الغلمانِ ملكتُ (٨٩). القول الثالث: ما نقله رضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) من أنّ بناء (كَمْ) الخبرية هو لتضمّنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمّن الحرف (٩٠).

وربّما برز إشكالٌ حول هذا القول للمنافاة بين الإنشاء والخبر؛ فكَمْ خبرية، والكلام الخبري هو " الذي يقصد المتكلم أنّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فإن طابقه سمّي كلامه صدقاً وإلاّ فكذباً، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك " (٩١) والكلام المصدر ب (كَمْ) الخبرية لا بدّ فيه من أن يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو: كَمْ رجلٍ لقيته، فيصحّ أن يُقال: ما لقيتُ رجلاً. وقد حاول رضي الدين الاسترأبادي دفع هذا الإشكال بأنّ معنى الإنشاء في (كَمْ) في الاستكثار، ولا يقصد المتكلم أنّ للمعنى خارجاً، بل هو الموجد له بكلامه، وإن قصد أنّ في الخارج كثرةً، لا استكثاراً، فلا يصحّ أن يُقال له: كذبت، فإنك ما استكثرت اللّقاء، كما لو قال: ما أكثرهم، صحّ أن يُقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصحّ أن يُقال: ما تعجّبتُ من كثرتهم (٩٢). ولا يخفى ما في هذا الكلام من تكلف نابع من أثر المنطق في بيان العلل. القول الأخير: نُسب إلى الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) من أنّها بُنيت لتضمّنها معنى الكثرة الذي كان حقّه أن يوضع. ورّدّه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) لأنّه لا يُعرف لأحدٍ، ولا نظير له في كلامهم، والقياس لا يعطيه، لأنّ التضمين فرع الوجود، فما لم يوجد لا تُضمّن كلمةً معناه ومثّل هذا يأتي في اسم الإشارة (٩٣). والذي يبدو لي أنّ القول الثاني من بين هذه الأقوال هو الراجح؛ لوقوعها موقع رُبّ في الخبر ومضارعتها لها من حيث المعنى الوظيفي فبُنيت لبنائها.

٣. تصدير (كَمْ):.

عدّ العلماء لزوم تصدير (كَمْ) من المواضع المشتركة بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية فكل منهما له صدر الكلام، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجرّ، فتقول: بكم رجلاً مررت، فتكون (كَمْ) في موضع مخفوظ بحرف الجرّ، وكذلك قولك في الخبرية: بكم رجلٍ مررت، ومثال الإضافة قولك: غلامٌ كَمْ رجلاً

ضربت، وعلم كَمْ فاضلٍ حصّلت (٩٤)، قيل بشرط أن يكون الاسم المضاف إليها معمولاً لما بعدها، فإنّ غلاماً معمولٌ لضربت، وعلم معمولٌ لحصّلت، وهذا يقتضي أن لا يجوز غلامٌ كَمْ رجلٍ أقام أو أتاك، ولا غلامٌ كَمْ رجلاً دخل في ملكك، قال أبو حيان: " وهذا الشرطُ شرطُهُ بعض أصحابنا، ولا أرى هذا إلاّ جائزاً، ولا فرق بين كَمْ والمضاف إليها" (٩٥)، وعلّوا التصدير في الاستفهامية، بأنّ الاستفهام له صدر الكلام، أمّا الخبرية فلزمت الصدر حملاً على (زَب) التي تلزم الصدر بالإجماع (٩٦) .

فلا خلاف في تصدير الاستفهامية لبيان أمرها، لكون الاستفهام له صدر الكلام، على أنّه قد جاء في الاستفهامية تقديم العامل عليها معطوفة عند الاستثبات، حيث ورد من كلامهم: قبضت عشرين وكَمْ؟ في استنابات قائل: قبضت عشرين كذا وكذا (٩٧).

إلا أنّ الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) قد خالف العلماء في تصدير الخبرية فزعم أنّ بعض العرب يقدّم العامل عليها فلا تلزم الصدر؛ لأنّها في معنى (كثير)، وهو لا يلزم الصدر، فإذا قلت: " كَمْ غلامٍ ملكت " فمعناه " كثيرٌ من الغلمان ملكت " و" كثير " لا تلزم الصدر، فكذلك ما في معناه، وجعل ذلك لغةً، وهو جواز أن لا تتصدّر فتقول: فَككْتُ كَمْ عانٍ، وَمَلَكْتُ كَمْ غلامٍ، كما جاز فككْتُ كثيراً من العنّاة، وملكْتُ كثيراً من الغلمان، إلاّ أنّها لغة قليلة، واضطرب في القياس عليها، فقيل هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، وقيل يقاس، وصحّ القياس عليها عددٌ من العلماء لأنّها لغة (٩٨) وبنى الفراء عليها إعراب (كَمْ) فاعلا ب (يَهْدِي) في قوله تعالى: {وَأَوْلَمَّ يَهْدِي لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا} [السجدة: ٢٦] (٩٩) ونقل ذلك عن ابن عصفور (١٠٠) وردّه ابن هشام؛ لأنّ (كَمْ) لها الصدارة، وجعل قول ابن عصفور: إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش، خطأً عظيماً؛ إذ خرج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وذكر ابن هشام أنّ الفاعل إنّما هو ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل (١٠١). ويبدو لي أنّ النقل في ذلك عن ابن عصفور لم يكن دقيقاً، إذ ربّما استدلّ بتخريج

الفراء للآية الكريمة المذكورة أنفاً على حكاية الأخفش هذه اللغة، ففي شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور تفنيدياً لهذا الزعم، فبعد أن نقل مذهب الأخفش في عدم لزوم (كَمْ) الخبرية صدر الكلام، وإجازته "وأنت كَمْ غلامٍ ملكت" قال: "وهذا فاسدٌ لأنّ العرب لم يُسمع منها إلاّ أن يُجعل صدرًا" (١٠٢). وإذا كان جواز تقديم العامل على (كَمْ) الخبرية لغةً، وهو لا ينبو عن الذوق في الاستعمال الشائع في الكلام، بدلالة الأمثلة المذكورة على ذلك، وتصحيح عدد من العلماء القياس على هذه اللغة، فضلاً على اعتماد الفراء عليها في تخريج الآية المذكورة أنفاً، واعتمادها في توجيه آية أخرى في كتابه معاني القرآن (١٠٣) فلا أرى مانعاً من القياس على هذه اللغة وإن كانت قليلة كما ذكر العلماء ذلك.

٤. تمييز (كَمْ) .:

(كَمْ) بنوعها اسم لعدد مبهم، فيفتقر إلى التمييز المبين للمعود، وقد اختلف تمييز الاستفهامية عنه في الخبرية، من حيث الإعراب، والإفراد والجمع، وجواز الحذف، وسيتم بيان ذلك معززاً بأقوال العلماء، مع ذكر الخلافات إن وجدت.

(كَمْ) الاستفهامية .:

ذكرنا فيما تقدّم من البحث أنّ (كَمْ) الاستفهامية بمنزلة عددٍ منونٍ، أو فيه نون، نحو أحدٌ عَشْر، وعشرين، وثلاثين، إلى غير ذلك من الأعداد المحصورة بأحدٍ عَشْر إلى تسعٍ وتسعين، فإذا سألت عن عددٍ قلت: كَمْ مَالِك، لأنّ (كَمْ) سؤال عن عدد، فإن فسرت ذلك العدد جنّت بواحدٍ منكور، فتنصبه على التمييز فتقول: كَمْ درهمًا مَالِك، كما تقول: أعشرون درهمًا لك. فتعمل (كَمْ) فيما بعدها كما عملت هذه الأعداد فيما بعدها، لأنّها أعدادٌ منونةٌ فكذلك (كَمْ) عدد منون، فكل ما يحسن أن تعمل فيه هذه الأعداد، حسنٌ لـ (كَمْ) أيضاً؛ لأنّ حكمهما واحد، فالأصل في هذه الأعداد الحركة والتنوين، وإنّما سقطا لمكان البناء، فكذلك نُصب ما بعد (كَمْ) بتقدير التنوين كما يُنصب ما بعد هذه الأعداد بتقدير التنوين (١٠٤)، لذا فنُصب تمييزها واجبٌ عند بعض النحاة ولا يجوز جرّه مطلقاً (١٠٥)؛ لأنّه لم يُسمع إلاّ كذلك، فالعلة في ذلك السماع، قاله الدماميني (ت ٧٦٣هـ) (١٠٦)، أو لأنّ كَمْ الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت عدد المركّب فأفرد مميّزها ونصب كميّزه، أو لأنّ مميّز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه (١٠٧). وذهب عددٌ من النحاة إلى أنّ نصبه ليس بواجب، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبرية، وذهب إليه الفراء،

والزجاج (ت ٣١١هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ) (١٠٨) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) (١٠٩) وَحَمَلَ عَلَيْهِ أَكْثَرُهُمْ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ (١١٠):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدَاءً قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي

بناءً على أنها استفهامية، استفهام تهكم: أي: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدمنني فقد نسيتها، وعليه ف (كَمْ) مبتدأ، خبره قد حلبت، وأفرد الضمير حملاً على لفظ (كَمْ) (١١١). وأجاز ابن عصفور بشرط فهم المعنى، وقصره على ضرورة شعرٍ، أو نادر كلام، ومثَّل بـ " كَمْ غلامٍ ملكت " قال: " ولا يجوز في هذا التمييز إلا على الأفراد " (١١٢). ونفى الزجاجي (ت ٣٣٩هـ) ذلك؛ فلا يجوز عنده حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية (١١٣). وأجاز البصريون على قُبْحِ جرّه بـ (مِنْ) مضمرة، بشرط أن يتقدّم على (كَمْ) حرف جرّ، يجعلونه دليلاً على (مِنْ)، ويحذفونها، نحو: " بَكَمْ درهمٍ اشترَيْتَ ثوبَكَ " يريدون بكمّ من درهمٍ، إلا أنّهما لا يجتمعان (١١٤) وهو مذهب الفراء أيضاً (١١٥) وحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان:

النصب وهو الأجدد والأكثر، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ (مِنْ) مضمرة وجوباً (١١٦) قال سيبويه: " وسألته . يعني الخليل . عن قوله: على كَمْ جَذَعٍ بيئتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قول عامّة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى مِنْ، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت (على) عوضاً منها " (١١٧). وصحّ ذلك ابن عصفور؛ لأنّ العوض قد لا يقع موقع ما عوض منه، نحو التاء في "زنادقة" لأنّها عوض من الباء في "زناديق" ولم تقع موقعها (١١٨). وذهب الزجاج إلى أنّ جرّ التمييز هنا إنّما هو بإضافة (كَمْ) إليه لا بـ (مِنْ) مضمرة (١١٩)؛ وردّه ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) لأنّ (كَمْ) بمنزلة عددٍ مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجرّ في مميّزه، فكذا ما كان بمنزلة (١٢٠) وضعّفه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) لالتزامهم حينئذٍ دخول حرف الجرّ عليها، ولو كان على الإضافة لم يُلتزم ذلك، ولأنّها بمنزلة عددٍ لا يكون ذلك فيه (١٢١).

وأجاز سيبويه تمييز (كَمْ) الاستفهامية بـ (غير)، و(مثل)، و(أفعل من)، جوازاً حسناً، ونقل هذا الجواز عن يونس بن حبيب أيضاً، قال: " وتقول: كَمْ مثلهُ لك، وكَمْ خيراً منه لك، وكَمْ غيرهُ لك، كلُّ هذا جائزٌ حسنٌ؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس. تقول كَمْ غيرهُ مثلهُ لك، انتصب غير بكمّ وانتصب المثل لأنه صفةٌ له " (١٢٢). ومقتضى مذهب الفراء المنع، إذ منْعُ ذلك نصٌّ منه في

العشرين (١٢٣). فعلى مذهب سيبويه تكون (كم) في موضع مبتدأ و(لك) الخبر، وغيره ومثله ينتصبان بكم لأنهما نكرتان وإن كانا مضافين، وكذلك خيراً نكرة وإن قاربت المعرفة (١٢٤).

أما أفراد التمييز هنا فواجب عند البصريين، تقول: كم غلاماً جاءك، ولا يجوز كم غلاماً لك، كما لا يجوز عشرون دراهم لك، يقول سيبويه: " ولم يُجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلاماً لك، لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك إلا على وجه لك مائة بيضاء، وعليك راقوداً خلاً، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلاماً، ويقبح أن تقول: كم غلاماً لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبد الله قائماً فيها، كما قبح أن تقول: قائماً فيها زيد" (١٢٥)، وعلل ابن عصفور مجيئه مفرداً، لأنه مشبه من العدد بما ينصب ما بعده، والذي ينصب ما بعده من العدد لا يكون تمييزه إلا مفرداً (١٢٦).

وأجاز الكوفيون جمعه، فصح على مذهبهم أن تقول: كم عبيداً ملكت (١٢٧). وصح مذهب جمهور البصريين، فما جاء خلاف ذلك يُحمل على الحال، ويجعل التمييز محذوفاً، أي: كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً، أي مملوكين (١٢٨). ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف تأباه السليقة العربية، فمذهب الكوفيين في هذا سائغ ومقبول، إذا كان التمييز منصوباً والقرينة واضحة في كون المراد هو الاستفهام .

وإنما جاز " كم لك غلاماً " عند سيبويه وجمهور البصريين لإمكان حمله على الحالية، وقبح " كم غلاماً لك " لأن الحال عندهم لا تتقدم على عاملها المعنوي (١٢٩)، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف والجار والمجرور، إلا على رأي الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي (١٣٠).

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلاماً لك؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان (١٣١)، يقول أبو حيان: " وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: كم الاستفهامية لا تُفسر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، فأما أن يكون السؤال بها عن الجماعات، فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، وكم بطلاً عندك، تريد: كم صنفاً من البطل عندك" (١٣٢) وذكر أيضاً أن من أصحابه من أجاز على مذهب الأخفش أن تقول: كم ثلاثة لك، و عشرون ثلاثة لك (١٣٣).

ويجوز حذف تمييز (كَمْ) الاستفهامية إذا كان في الموضع ما يدل عليه، إمّا بتقدّم ذكره أو دليل حال، وذلك نحو قولك: كَمْ مَالِك، والمراد: كَمْ درهماً أو ديناراً مَالِك، ولا يجوز في مالك إلاّ الرفع على الابتداء، وكَمْ الخبر، أو كَمْ المبتدأ، ومَالِك الخبر، وجاز حذف المميّز للعلم بمكانه ووضوح أمره (١٣٤) قال تعالى: {قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: كَمْ لَبِثْتُمْ} [الكهف: ١٩] والمعنى: كَمْ يوماً أقمتُم نائمين (١٣٥) قال ابن عصفور: "ويحسن هذا إذا كان تمييز (كَمْ) ظرفاً" (١٣٦) وهو المستفاد من أمثلة سيبويه حيث يقول: "وإذا قلت: كَمْ عبدُ الله ما كنت... وإذا قلت: كَمْ عبدُ الله عندك، فكَمْ ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنّه ليس منها. والتفسير: كَمْ يوماً عبدُ الله ما كنت، أو كَمْ شهراً عبدُ الله عندك، فعبدُ الله يرتفع بالابتداء، كما ارتفع بالفعل حين قلت: كَمْ رجلاً ضربَ عبدُ الله" (١٣٧). وحُمل على ذلك قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فدعاءً قد حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

في رواية من رفع العمّة، قال المبرد: "وإن قلت كَمْ عَمَّةً، أوقعت (كَمْ) على الزمان فقلت: كَمْ يوماً عَمَّةٌ لكَ وَخَالَةٌ قد حلبت عَلَيَّ عِشَارِي، وكَمْ مرَّةً ونحو ذلك". (١٣٨)

كَمْ الخبرية:-

ذكرنا فيما تقدّم من البحث أنّهم جعلوا (كَمْ) في الخير بمنزلة اسم منصرف يجزّ ما بعده في الكلام إذا أسقط التنوين منه، نحو: مائة درهم، ومائتي دينار، وذكرنا تعليق سيبويه ذلك؛ حيث جعلها بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجزّ ما بعدها كما تجزّ هذه الأعداد ما بعدها، لذا من العلماء من عدّ تمييزها واجب الخفض (١٣٩)؛ وعلل ابن عصفور الخفض بها لأنّها للتكثير أبداً، والعرب أبداً إنما تكثّر بالمائة والألف، وتمييز المائة والألف مخفوض، فكذا كان تمييز الخبرية مخفوضاً (١٤٠)، وخفضه بإضافة (كَمْ) إليه، عاملةً فيه، عمل كلّ مضاف بالمضاف إليه، فإذا وقعت بعدها (من) وذلك كثير في الاستعمال، فهي لم ترد في القرآن الكريم إلاّ كذلك نحو قوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ} [الأعراف: ٤]. وقوله: {وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ} [النجم: ٢٦] كانت منونة في التقدير، والإضافة فيها مقدّرة بـ (من) على حدّ قولهم: بابٌ ساجٍ، وجبّةٌ صوفٍ، فإذا قلت كَمْ قريةٍ وكَمْ ملكٍ، فكأنك قلت: كثيرٌ من القرى، وكثيرٌ من الملائكة، فإن أظهرت (من) كان العمل لها دون كَمْ (١٤١) .

وزُهد الفراء، وقيل هو مذهب الكوفيين عامتهم، إلى أنّ مميّزها مخفوض بـ (من) على كل حال، فإن أظهرتها فهي الخافضة، وإن لم تظهرها فهي مرادة مقدّرة، كما تُحذف (رُبّ) وتُقَدَّر (١٤٢) فهي منوّنة عندهم أبداً، وعلّلوا إضمار (من) بعدها بكثرة دخولها على تمييز (كمّ) الخبرية، ودلالة الحال على ذلك (١٤٣)، ونُسب جرّ النكرة بعد (كمّ) على إرادة (من) إلى الخليل، وذكّر أنّه استدَلَّ على ذلك بقول الأعشى (١٤٤):

كَمْ ضاحِكٍ من ذا ومن ساخِرٍ

أراد كَمْ من ضاحِكٍ، فلذلك عطف عليه بـ (من) فقال: ومن ساخِرٍ، إلّا أنّه ضَعَفَ إضمار الجار وإعماله من دون عوض، وعلّل جواز إضمار (من) بعد (كمّ)؛ لأنّه قد عرف موضعها وكثُر استعمالها فيه (١٤٥). ورُذِّ استدلّاه ببيت الأعشى بجواز معاملة كَمْ ضاحِكٍ، معاملة كَمْ من ضاحِكٍ؛ لتوافقهما في المعنى، فعطف مع مَنْ كذلك، ويؤيّد الإضافة منع جرّه عند انفصاله في النثر (١٤٦). ومسألة حذف الجارّ وبقاء عمله ذكرها سيبويه عن الخليل (ت ١٧٥هـ) من أنّه زعم في قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف والألام تخفيفاً على اللسان (١٤٧) وذكر سيبويه أنّه لا يجوز الإضمار في كلّ جارّ، لأنّ المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، لذلك فهو قبيح (١٤٨) وجعله المبرّد بعيداً؛ لأنّ الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد (١٤٩) وضعّفه ابن يعين للسبب نفسه (١٥٠)، إلّا أنّه قد يُضمر ويُحذف فيما كثر من كلامهم؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج (١٥١) وقوى سيبويه التفسير الأول في (كمّ) الخبرية، لأنّه لا يُحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيّد (١٥٢).

وذكر سيبويه أنّ ناساً من العرب يُعملون (كمّ) الخبرية فيما بعدها كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنّها اسمٌ منوّن، وأكّد أنّها تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبّ) إلّا أنّها تنصب؛ لأنّها منوّنة، ثمّ بيّن أنّ معناها منوّنة وغير منونة سواء، لأنّك لو قلت:

ثلاثة أثواباً، كان معناه معنى ثلاثة أثوابٍ، وذكر أنّ كثيراً من العرب يُنشد قول الفرزدق ومنهم الفرزدق نفسه والبيت له:

كَمْ عَمَّةٌ لك يا جريراً وخالَةً قَدَعَاءٌ قد حَمَلَت عليّ عِشارِي

بنصب عمّة على أنّها تمييز (١٥٣)، والنصب بها لغةً تميمية (١٥٤) وقيدَ بعض النحاة ذلك بضرورة أن يكون تمييزها مفرداً (١٥٥)، واستظهر بعضهم من كلام سيويوه والمبرد وأبي علي الفارسي جواز نصبه مع الجمع فتقول: كمّ غلاماً ملكت، وذهب إليه السيرافي (ت٣٦٨هـ)، ومنعه أبو علي الثلويين (ت٦٤٥هـ)؛ لأنّ التمييز يلزمه الإفراد إلّا فيما استثني (١٥٦) ووُصفت هذه اللّغة بأنّها قليلة (١٥٧)، وجعل ابن عصفور مذهب الزجاجي في عدم تجويز حمل الخبرية على الاستهامية فاسداً؛ لأنّ سيويوه حكى نصبها من غير فصل حملاً على الاستهامية (١٥٨).

والأكثر في تمييز (كمّ) الخبرية أن يكون مفرداً (١٥٩)؛ لأنّ (كمّ) للكثير، فصار مميّزه كميّز العدد الكثير، وهو المائة والألف (١٦٠) وأجاز المبرد وعدد من العلماء أن يكون جمعاً؛ نحو: كمّ غلمانٍ قد رأيت، وكمّ ثيابٍ قد لبست (١٦١) وعلّله: لأنّها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد، ولأنّها مضارعةٌ (بب)، وهما يقعان على الجماعة، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة (١٦٢)، وعلّله ابن يعيش لأنّها في تقدير عدد مضاف والعددُ المضاف منه ما يُضاف إلى جمعٍ نحو ثلاثة أثواب، ومنه ما يُضاف إلى واحدٍ نحو مائة دينار، فكذلك كان تمييز الخبرية مفرداً وجمعاً (١٦٣) وذهب إليه ابن عصفور (١٦٤) فاستعمل بالوجهين إجراءً له مجرى الضربين نحو: كمّ رجالٍ جاؤوك، كما يقال: عشرة رجالٍ جاؤوك، وكمّ امرأةٍ جاءتك، كما يقال: مائة امرأةٍ جاءتك (١٦٥)، وقال رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ): "وأما (كمّ) فهو كنايةٌ عن العدد الكثير، وليس بصريحٍ فيه، فجوزوا جمع مميّزه، تصريحاً بالكثرة" (١٦٦). ومن الشواهد على مجيئه جمعاً ما ذكره ابن عصفور من قول الشاعر (١٦٧):

كمّ ملوكٍ بادٍ ملُكُهُمُ وتعييمٍ سوقةٍ بادوا

وقول الآخر (١٦٨):

كمّ دونَ سلمى فُلواتٍ بيدٍ مُنْضِيّةٍ للبازل القيدود

والإفراد في تمييز كمّ الخبرية أحسنُّ من الجمع (١٦٩) وقيل: هو الأفضح (١٧٠)، وأبلغ في المعنى من الجمع، حتى ادّعى بعضهم أنّ الجمع على نيّة معنى الواحد، فكّم رجالٍ، على معنى: كمّ جماعةٍ من الرجال، ودخل في المفرد ما يؤدّي معنى الجمع نحو: كمّ قومٍ صدّقوني (١٧١). ونقل بعض النحويين أنّ هناك من زعم أنّ الجمع في تمييزها شاذٌّ (١٧٢)، ولم أعثر على نصٍّ صريحٍ في ذلك، ولا أرى

مسوِّغاً لوصفه بالشذوذ ؛ف (كَمْ) كناية عن التكثر ،فأرادوا الإفصاح عن ذلك بالتصريح، فجأؤوا بمميّزها جمعاً. ولا يحسن حذف تمييز (كَمْ) الخبرية كما حُسِنَ في (كَمْ) الاستفهامية (١٧٣)، إلاّ أنّ ابن عقيل ذهب إلى أن كلام ابن مالك في التسهيل يقتضي أنّه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهامية ومميّز الخبرية، فنقول: كَمْ قد أتاني زيّد، وكَمْ عندك ضارب زيّد (١٧٤)، وهناك من نصّ على منع حذفه (١٧٥) وعلّل المانعون ذلك بأنّ الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف قبيح، فلا يُقتصر على مضاف دون مضاف إليه، فلا يقال في: عندي ثلاثة أبواب: عندي ثلاثة، كذا لا يقال: كَمْ لك، أي: كَمْ غلمان (١٧٦)، وصرّح ضياء الدين بن العلي المتوفى بعد (٦٤٥هـ) وابن عصفور بجواز حذف مميّز الخبرية (١٧٧)، وقيل يقبح حذفه إلاّ أن يقدر منصوباً (١٧٨).

ولم أجد من ذكر رأي المتقدّمين من العلماء في ذلك، إذ أشار سيبويه إلى جواز حذفه بعد أن يقدر منصوباً، فبعد أن أورد قول القطامي (١٧٩):

كَمْ نألني منهمُ فضلاً على عدمٍ إذ لا أكأذ من الإقتارِ أحتملُ

قال: " وإن شاء رَفَعَ فجعلَ كَمْ المرارُ التي ناله فيها الفضل، فارتفع الفضلُ بنألني، فصار كقولك: كَمْ قد أتاني زيّد، فزيّد فاعل وكَمْ مفعولٌ فيها، وهي المرارُ التي أتاه فيها، وليس زيّد من المرار " (١٨٠) فواضح من كلامه أنّه يجوز حذف مميّز الخبرية بعد أن يقدره منصوباً فالتقدير

عنده " كَمْ مرّةً "، وجعل ذلك لغةً لبعض العرب واستدلّ له ببيت الفرزدق:

كَمْ عمّةً لك يا جريزُ وخالّةً فدعاء قد حَلَبتِ عَلَيَّ عِشاري

يرفع "عمّة" على أنّه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصف ب (لك)، و(كَمْ) ظرفية، وتمييزها محذوف تقديره مرّةً، قال سيبويه في بيان ذلك: " فجعلَ كَمْ مراراً، كأنه قال: كَمْ مرّةً قد حَلَبتِ عِشاري عَلَيَّ عماتك " (١٨١).

٥. الفصل بين (كَمْ) وتمييزها:.

كَمْ الاستفهامية:.

الاتصال بين (كَمْ) الاستفهامية ومميّزها هو الأصل والأقوى، والأحسن أن لا يُفصل بينها وبينه (١٨٢)؛ لأنها بمنزلة عدد منون أو فيه نون، من نحو أخذَ عشر إلى تسع وتسعين، ولا يجوز الفصل بين هذه الأعداد وتمييزها، فالعدد والمعدود ككلمة واحدة، وقيل لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته، فلا يجوز أن نقول فيها: عشرون لك جارية، ولا خمسة عشر لك غلاماً إلا في ضرورة الشعر كقوله:

على أنني بعد ما قد مضى
ثلاثون للهجر حولاً كميلاً (١٨٣)

حيث فصل بين العدد " ثلاثون " وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة (١٨٤)، إلا أن العلماء أجازوا ذلك مع (كَمْ) الاستفهامية في سعة الكلام جوازاً حسناً، قال سيبويه: " وزعم أن كَمْ درهماً لك، أقوى من كَمْ لك درهماً، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك: العشرون لك درهماً فيها فُح، ولكنها جازت في كَمْ جوازاً حسناً " (١٨٥) وإنما فصل في كَمْ اختياراً للزومها الصدر، بخلاف نظيرها من الأعداد المميّزة بمنصوب، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته (١٨٦). وقد حدّد العلماء الفاصل بالظرف والجار والمجرور، وهو المستفاد من نصّ سيبويه المذكور آنفاً، إذ فصل بالجار والمجرور، وقال المبرد: " إلا أنه يجوز لك في (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف فتقول: كَمْ لك غلاماً، وكَمْ عندك جارية، وإنما جاز ذلك فيها لأنه جعل عوضاً لما مُنعتُهُ من التمكن " (١٨٧). فمثل للفصل بالظرف والجار والمجرور.

وقد يُفصل بالخبر، فتقول: كَمْ مالك درهماً (١٨٨)، وبالجملة، قال سيبويه: " وكَمْ رجلاً أذاك أقوى من كَمْ أذاك رجلاً، وكَمْ ههنا فاعلة. وكَمْ رجلاً ضربت، أقوى من كَمْ ضربت رجلاً، وكَمْ ههنا مفعولة " (١٨٩).

كم الخبرية:.

من خلال استقراء أقوال عدد من العلماء، وما نقله عدد آخر منهم، تبين لي أنه لا خلاف بين العلماء في جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، ولكن ظهر أن خلافهم تركز حول جهتين: الأولى: بين الإطلاق والتقييد في الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، والأخرى: في الحكم الإعرابي للمميّز . فقد نُقل عن الكوفيين أنهم أطلقوا الجواز في الفصل نثرًا وشعرًا، إذا كان الفصل بالظرف والجار والمجرور مع بقاء التمييز مجرورًا، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ (١٩٠) ومن نقل رأي الكوفيين في هذه المسألة لم يذكر من الكوفيين ذهب إلى هذا ولا عزاه إلى واحدٍ من مصنفاتهم، ومن نسب الرأي نفسه في هذه المسألة إلى يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) فلا دليل لديه (١٩١) وكذلك من نسب إليه أنه قصر الفصل على الشعر، بشرط أن يكون الفاصل من الظرف والمجرور ناقصين فلا دليل لديه أيضاً (١٩٢)، إذ نقل سيبويه أن الفصل عند يونس بن حبيب مقيد بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور، ولم يحدد سيبويه إن كان ذلك في مطلق الكلام أم مقصور على الشعر فقط، ولكن يلحظ من كلامه أن يونس يجيز ذلك في مطلق الكلام، وهو ما أكده رضي الدين الاسترأبادي (١٩٣). يقول سيبويه: "ومن قال: كم بها رجلٍ مصابٍ فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك... والجر في كم بها رجلٍ مصابٍ، وترك النون في لا يدي بها لك، قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجلٍ...". (١٩٤) فهو يجيز الفصل إذا كان الظرف والمجرور ناقصاً، نحو كم بك مأخوذ أتاني، وكم اليوم جائع جاءني، ومنعه إذا كان تاماً (١٩٥)، ونقل عنه أنه قال: إذا فصلت بالظرف التام يكون خبراً، فكأنك فصلت بالخبر (١٩٦)، وردّ بأن العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل (١٩٧). والمراد بالناقص: هو غير المستقر كالأمثلة المذكورة، فإن الظرف والجار والمجرور فيها متعلق بمذكور، ويؤيده أن رضي قد عبّر عنه بعدم الاستقرار (١٩٨) . وقصر الخليل وسيبويه الفصل على الشعر سواء أكان ذلك بالظرف والمجرور التام أم بالناقص، ويجب على مذهبهم هذا نصب التمييز؛ إذ تحمل كم على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، فقبیح عندهم أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، في حين أن الاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيدٍ (١٩٩). واستدلّ سيبويه على ذلك بقول زهير: (٢٠٠)

تَوْمٌ سناناً وكمٌ دونهُ من الأرضِ مُحدّوباً غارُها

ويقول القطامي (٢٠١):

كمٌ نألني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكأذ من الإقتارِ أحتَمَلُ

فصل ونصب تمييزها (مُحدّوباً)، و(فضلاً) لقبح الفصل بين الجار والمجرور (٢٠٢). وواضحٌ ممّا قدّمناه إنّ النصب والجرّ في تمييزها في حالة الفصل عند الفريقين يعود إلى رؤية كل منهما في سبب خفض تمييزها، فالبصريون يرون أنّه مخفوض بإضافة كمٌ إليه، فهي عاملة فيه عمل المضاف في المضاف إليه، فلما فصل بينهما نصب إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة، أمّا الكوفيون فيرون أنّه مخفوض بـ (من) على كل حال، فإن ظهرت فهي العاملة وإن حذفت فهي مرادة مقدّرة.

إلا أنّ سيبويه قد أجاز في الشعر أيضاً أن تجرّ كمٌ الخبرية تمييزها وبينها وبينه حاجز، فتقول: كمٌ فيها رجلٍ، وأجاب عن قول قائلٍ: أضمِرُ (من) بعد فيها: "ليس في كلّ موضع يُضمَرُ الجارُ، ومع ذلك إنّ وقوعها بعد كمٌ أكثر" (٢٠٣). واستدلّ على مجيء تمييزها مجروراً في الشعر وبينها وبينه حاجز بثلاثة شواهد (٢٠٤) منها قول الشاعر (٢٠٥):

كمٌ بجدٍ مرفٍ نال العلى وكريمٌ بخله قد وضعه

وقول الآخر (٢٠٦):

كمٌ فيهم ملكٌ أغرٌّ وسوقٍ حَكَمٌ بأردية المكارم مُحْتَبَى

ونذكر أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) حجج الكوفيين المزعومة بعد أن نقل خلاصة رأيهم في المسألة، إذ تركّزت حول دليلي النقل والقياس، وحاول تفنيد دليل النقل إلاّ أنّه لم يُفلح، إذ بدا التناقض واضحاً في كلامه، حيث أوّل الشواهد الشعرية نفسها التي جاء بها الكوفيون دليلاً على مذهبهم، واستدلّ بها سيبويه على جواز جرّ تمييز كمٌ الخبرية في الشعر مع الفصل، ونعتها بالضرورة، أمّا دليل القياس عند الكوفيين فمردود عنده لأن حرف الجرّ لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما جاز ذلك في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل (٢٠٧). أمّا الفصل بالجملة مع بقاء التمييز مجروراً فقد نُسب إلى الكوفيين جواز ذلك في سعة الكلام، فجانّزٌ عندهم أن تقول:

كَمْ جَاءَنِي رَجُلٌ ، بِخَفْضِ رِجْلِ (٢٠٨)، وَذَهَبَ عِدَدٌ مِنَ النِّحَاةِ إِلَى أَنْ مَقْتَضَى كَلَامَ الْمَبْرَدِ تَجْوِيزَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ (٢٠٩)، إِذْ أُنْشِدَ:

وَكَمْ قَدْ فَاتَتِي بَطْلٌ كَمِيٍّ وَيَاسِرٌ فَتِيَّةٌ سَمِحٌ هَضُومٌ

بِخَفْضِ بَطْلٍ، وَذَكَرَ الْمَبْرَدُ لَوْلَا أَنَّ الْقَافِيَةَ مَخْفُوضَةٌ لِاخْتِيارِ الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ (٢١٠)، وَرَوَى سَيِّبِيُّهُ الْبَيْتَ بِالرَّفْعِ وَلَمْ يُجْزِ فِيهِ الْجَرَ، إِذْ مَقْتَضَى مَذْهَبَهُ وَمَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ عَامَّةً مَنَعَ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ وَفِي الشَّعْرِ؛ إِذَا كَانَ الْفَاصِلُ جَمَلَةً (٢١١). وَمَنْ مَنَعَ الْفَصْلَ بِالْجَمَلَةِ وَحَدَّهَا، مَنَعَ الْفَصْلَ بِالْجَمَلَةِ وَالظَّرْفِ، أَوْ الْمَجْرُورِ مَجْتَمِعِينَ بِطَرِيقِ أَوْلَى، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ هُمْ حَكَوْا جَرَ (فَضْلًا) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْفَصْلَ قَدْ حَدَثَ بِالْجَمَلَةِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَعًا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الْقَطَامِيِّ:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمَلُ

قال ابن عقيل: "فإن ثبت فهو شاذ لا يقاس عليه في نظم ولا نثر" (٢١٢).

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد رحلة البحث في الفروق النحوية بين معاني الأداة الاسمية ، الأداة (كَمْ) مثالاً توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. أكّد البحث قَدَمَ مصطلح الأداة فقد استعمله علماء كلتا المدرستين البصرية والكوفية وأما تخطئة الدكتور عبده الراجحي لبعض الدارسين ممن استعمل مصطلح (الأداة) ليس له ما يُسَوِّغُهُ فَمَنْ أَطْلَقَ مصطلح الأداة من الدارسين لا يريد قسيماً رابعاً للكلمة بل عنى الحرف أو ما شابهه ، مثلما أراد النحاة العرب ذلك .

٢. عرّض البحث في التمهيد جملة من القرائن التي تفرّق بين معاني الأداة الاسمية ، فبيّنها من خلال الأداتين (ما) و (من) الاسميتين إذ يمكن معرفة هذه الفروق من خلال الاستناد إلى جملة من القرائن المستوحاة ممّا تَوَدَّيْهِ هَذِهِ الْأَدْوَاتُ فِي الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَالَّذِي يَنَائِي مِنْ مَعْرِفَةِ صِيغِهَا

ووضعها، فضلاً عن دلالتها على مفهومها اللغوي، بعد الإحاطة بالمعنى العام لسياق الكلام؛ لأن معرفة ذلك تقود إلى التفريق بين المعاني الوظيفية المتنوعة في حال تعددها للمبنى الواحد.

٢. بدا للباحث أنّ القول ببساطة (كَمْ) وإفرادها وعدم تركيبها هو الراجح؛ لانتقاء التقارب في المعنى بين الأصل المزعوم وبين نوعي (كَمْ)، فضلاً على أنّ الأصل في الألفاظ أن تكون بسيطة، أما التركيب فهو طارئ عليها وفرع منها، لذا فالالتفات إلى الأصل هو الأولى.

٣. رجّح الباحث أنّ علة بناء (كَمْ) في الاستفهام تضمّن معناها معنى حرفه، وهو همزة الاستفهام، ووقعها موقعه، فقوله: كَمْ غلاماً لك، معناه: أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون، فأغنت (كَمْ) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد؛ لصحة نيابة همزة الاستفهام عنها في المعنى والموضع. ورجّح بناء الخبرية لوقوعها في الخبر موقع رُبِّ، ورُبِّ حرف فصارعتها كَمْ في الخبر فبنيت كبنائها، فهما شريكان لذلك لوقوعها موقع رُبِّ في الخبر ومضارعتها لها من حيث المعنى الوظيفي فبنيت لبنائها.

٤. أثبت البحث عدم الدقة في النقل عن ابن عصفور في إعراب (كَمْ) فاعلا ب (يَهْد) في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} [السجدة: ٢٦] بناءً على لغة حكاها الأخصف الأوسط، وأثبت البحث أنّ رأي ابن عصفور خلاف ذلك. في حين أيد الباحث القياس على هذه اللغة؛ لأنه لا ينبو عن الذوق في الاستعمال الشائع فضلاً على قياس بعض العلماء عليها كتخريج الفراء أكثر من آية عليها.

٥. نفى الباحث وصف تمييز (كَمْ) الخبرية بالشدوذ إذا كان جمعاً، لعدم عثوره على نص صريح في ذلك، فضلاً على كونها كناية عن التكثر، فأرادوا الإفصاح عن ذلك بالتصريح، فجاءوا بمميزها جمعاً.

٦. أثبت البحث أنّ النصب والجرّ في تمييز (كَمْ) الخبرية في حالة الفصل عند الفريقين يعود إلى رؤية كل منهما في سبب خفض تمييزها، فالبصريون يرون أنّه مخفوض بإضافة كَمْ إليه، فهي عاملة فيه عمل المضاف في المضاف إليه، فلمّا فصل بينهما نصب إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة، أمّا الكوفيون فيرون أنّه مخفوض ب (من) على كل حال، فإن ظهرت فهي العاملة وإن حذف في مرادة مقدّرة.



٧. أثبت البحث تهافت رأي ابن الأبناري في دحض حجّة الكوفيين في استدلالهم بالسماع على صحة جواز الفصل بين كمّ الخبرة وتمييزها في سعة الكلام مع بقاء التمييز مجروراً، فقد استدلّ سيبويه بالشواهد نفسها على صحة ذلك بعد أن قصره على الشعر.

ثبت المصادر والمراجع:-

١. الإتيان في علوم القرآن: للسيوطي (ت ٩١١هـ) توزيع دار الباز ، مكة المكرمة . د. ط ، د . ت .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
٣. الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٤. الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) تح عبد الحسين الفتلي، ط ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ، بيروت . لبنان
٥. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠هـ . ٥٤٢هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع . القاهرة ، د . ت .
٦. إملاء ما من به الرحمن : لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، ٢٠٠٧م بيروت.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٨. التطبيق النحوي: د. عبدة الراجحي ، ط ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م ، دار المسيرة، عمان . الأردن .
٩. تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
١٠. تفسير الكشاف: لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيا ، ط ١، ٢٠٠٢م ، دار المعرفة ، بيروت . لبنان .
١١. الجنى الداني في حروف المعاني: تأليف حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تح، طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م . ١٣٩٦هـ .
١٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: للشيخ محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م . ط ١.
١٣. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٢هـ) ط، بولاق، ١٢٩٩هـ.

١٤. ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس) تح، الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بمصر، ١٩٥٠م.
١٥. ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، د.ت.
١٦. ديوان القطامي (عمر بن شبيب)، تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
١٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح، أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
١٨. شرح التصريح على التوضيح: للأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح، بإسلاف عيون السود، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
١٩. شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) قدمه ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د.أميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
٢٠. شرح الرضي على الكافية: تأليف محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي (ت٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ايران. طهران.
٢١. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تح د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
٢٢. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) تح وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: اسما عيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة. مصر.
٢٣. شعر ثابت قطنه العتكي، جمع وتحقيق ماجد أحمد السامرائي، بغداد، ١٩٧٠.
٢٤. كتاب الأزهية في علم الحروف: تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) تح: عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
٢٥. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٦. كتاب كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت٥٩٩هـ) تح: د. هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، طبعة الإرشاد. بغداد، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
٢٧. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تح الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

٢٨. لسان العرب: للإمام العلامة ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي . مؤسسة التاريخ العربي، بيروت . لبنان، ط٣، د.ت.١٧. مجمع البيان في تفسير القرآن: للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٢هـ) ط٧، طهران، ١٤٢٥هـ .

٢٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تح: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، ط١٩٩٨م، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٠. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) تح ، عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤٢٢هـ، ١٤٠١هـ . ٢٠٠١م.

٣١. المساعد على تسهيل الفوائد: شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق وتعليق الدكتور محمد

كامل بركات، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.

٣٢. معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٣. معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ) شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب : تأليف الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد وأشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٣٥. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تح ، محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت، د، ت.

٣٦. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) . ج ١ تح أحمد شمس الدين، ط١٤١٨هـ . ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان.

الهوامش:.

١. ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء: ١/١٠ والمقتضب: ٤/٦٤
٢. المقتضب: ٤/٦٤
٣. الأصول في النحو: ٢/٢٠٦
٤. التطبيق النحوي: ٣٩
٥. كشاف اصطلاحات الفنون: ١/١٠٠
٦. الإتيان في علوم القرآن: ١/١٩٠
٧. شرح كتاب سيبويه: ٥/١٩٢
٨. ينظر كتاب الأزهية في علم الحروف: ٧٥٧١ ومغني اللبيب: ١/٥٧٦، ٥٦٩
٩. ينظر كتاب الأزهية: ٧٢
١٠. ينظر مغني اللبيب: ١/٥٨١
١١. ينظر شرح المفصل: ٧/٢٨٠
١٢. ينظر شرح المفصل: ٧/٤٤٠ ومغني اللبيب: ١/٥٧١
١٣. ينظر شرح المفصل: ٧/٤٤٠
١٤. ينظر: م.ن: ٧/٤٤١
١٥. م.ن: ٧/٤٤١
١٦. م.ن: ٧/٤٤١
١٧. ينظر مغني اللبيب: ١/٥٧٥
١٨. ينظر: م.ن: ١/٦٠٣
١٩. ينظر أمالي ابن الشجري: ١/٧٢

٢٠. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٥٠/٤
٢١. ينظر مغني اللبيب: ٤٨٤/١
٢٢. ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٣٠٣/٢
٢٣. ينظر أمالي ابن الشجري: ٧٢/١
٢٤. ينظر مغني اللبيب: ٤٨٤/١
٢٥. ينظر كتاب الأزهية: ٨٥
٢٦. ينظر: م.ن: ١٠٤ ومغني اللبيب: ٦٢٣/١
٢٧. ينظر تفسير الكشاف: ٤٧/١
٢٨. ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن: ٢١
٢٩. ينظر مغني اللبيب: ٣٠٤/٢
٣٠. ينظر الكتاب: ١٥٦/٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤١/٢ وشرح المفصل: ٣١٠/٤.
٣١. ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٧/٢.
- (٣٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٤/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٤/٢.
- (٣٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ وهمع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (٣٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢. والحرورية جماعة من الخوارج نسبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حروراء، ينظر: لسان العرب: ١٢٠/٣، مادة حرر.
٣٥. ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ والمساعد: ١١٥/٢.
- (٣٦) ينظر الكتاب: ١٥٩/٢.
- (٣٧) ينظر المقتضب: ٥٧/٣.
- (٣٨) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٦/٢.
- (٣٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢.

- (٤٠) ينظر هامش المقتضب للمحقق: ٥٧/٣ هامش (٤).
- (٤١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٨/٢.
- (٤٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢ وهمع الهوامع: ٥٠٢/٢.
- (٤٣) ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢.
- (٤٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١ مسألة ٤٠ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (٤٥) ينظر معاني القرآن: ٤٦٦/١.
- (٤٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٦/٢ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (٤٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣.
- (٤٨) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١.
- (٤٩) معاني القرآن: ٤٦٦/١.
- (٥٠) ينظر رصف المباني: ٢١٣ والجنى الداني: ٤٥٠.
- (٥١) شرح الرضي على الكافية: ١٥٤/٣.
- (٥٢) الكتاب: ١٥٦/٢.
- (٥٣) ينظر: م.ن: ١٥٧/٢.
- (٥٤) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢ والمقتضب: ٥٥/٣ وشرح المفصل: ٣١٢/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤/٢.
- (٥٥) ينظر الكتاب: ١٦٠/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٤٥٧/٢.
- (٥٦) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٥٧) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢/٤.
- (٥٨) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢. ١٥٨.
- (٥٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.

- (٦٠) ينظر الكتاب: ٦٨/٢ والمقتضب: ٦٥/٣ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٦١) ينظر المقتضب: ٦٤/٣.
- (٦٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢ وهامش المقتضب (١) ج ٦٤/٣.
- (٦٣) شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣.
- (٦٤) ينظر شرح المفصل: ٣٠٩/٤.
- (٦٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٤١/٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٦٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٩/٢.
- (٦٧) ينظر المقتضب: ٥٩ و٥٧/٣.
- (٦٨) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٢/٢ وشرح المفصل: ٣١٤/٤ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٣ وشرح جمل الزجاجي: ١٤٢/٢.
- (٦٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٩/٢.
- (٧٠) ينظر كشف المشكل في النحو: ٧٥/٢.
- (٧١) ينظر مجمع البيان: ٦١١/٤ والمحزر الوجيز: ٣٧٣/٣ والبحر المحيط: ٢٦٨/٤.
- (٧٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢/٤.
- (٧٣) شرح المفصل: ٣٠٩/٤.
- (٧٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٢/٢ وشرح المفصل: ٣٢٣/٤.
- (٧٥) ينظر الكتاب: ١٦١/٢.
- (٧٦) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٧٧) ينظر الكتاب: ١٦١/٢.
- (٧٨) ينظر: م.ن ١٦١/٢ والمقتضب: ٦٥/٣.
- (٧٩) البيت لثابت بن قطنه، ينظر: شعر ثابت بن قطنه: ٩٩ والرواية فيه: وبعض قتلي عاز.

- (٨٠) ينظر المقتضب: ٦٦/٣ والجنى الداني: ٤١٧.
- (٨١) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٨٢) ينظر الكتاب: ١٦٨/٢ والمقتضب: ٦٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٨٣) ينظر الأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٨٤) ينظر شرح المفصل: ٣١٠/٤.
- (٨٥) ينظر م.ن: ٣١٠/٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (٨٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٨٧) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٨٨) ينظر شرح المفصل: ٣١٠/٤.
- (٨٩) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (٩٠) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣.
- (٩١) م.ن: ١٤٩/٣.
- (٩٢) ينظر م.ن: ١٥٠/٣.
- (٩٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٩٤) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٠/١.
- (٩٥) ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ وينظر همع الهوامع: ٥٠٢/٢.
- (٩٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٤٨/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.
- (٩٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٩٨) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٤/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.
- (٩٩) ينظر معاني القرآن: ٣٣٣/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.

- (١٠٠) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٠/١.
- (١٠١) ينظر المصدر نفسه: ٣٧٠/١.
- (١٠٢) ينظر: ١٤٨/٢.
- (١٠٣) ينظر: ٣٧٦/٢.
- (١٠٤) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢ وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤/٢ وشرح المفصل: ٣١٢/٤.
- (١٠٥) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٢/١ وحاشية الصبان: ١١٢/٤.
- (١٠٦) ينظر حاشية الصبان: ١١٢/٤.
- (١٠٧) ينظر م.ن: ١١٢/٤.
- (١٠٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١٠٩) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١١٠) ديوانه: ٣٦١/١.
- (١١١) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٣/١ وحاشية الصبان: ١١٣/٤.
- (١١٢) شرح جمل الزجاجي: ١٤٦/٢.
- (١١٣) ينظر م.ن: ١٤٦/٢.
- (١١٤) ينظر المقتضب: ٥٦/٣ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١١٥) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢.
- (١١٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١.
- (١١٧) الكتاب: ١٦٠/٢.
- (١١٨) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٧/٢.
- (١١٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٩/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢.

- (١٢٠) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١٢١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢.
- (١٢٢) الكتاب: ١٥٩/٢.
- (١٢٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٢٤) ينظر شرح المفصل: ٣٢٤/٤.
- (١٢٥) الكتاب: ١٥٩/٢ وينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤/٢ وشرح جمل الزجاجي: ١٤٥/٢.
- (١٢٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٥/٢.
- (١٢٧) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١٢٨) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢ وحاشية الصبآن: ١١٣/٤.
- (١٢٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١٣٠) ينظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ٢٣٣/١.
- (١٣١) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ والمساعد: ١١٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١٣٢) ارتشاف الضرب: ٧٧٩/٢.
- (١٣٣) ينظر م.ن: ٧٩٩/٢.
- (١٣٤) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ وشرح جمل الزجاجي: ٤٩/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٦/٢.
- (١٣٥) ينظر البحر المحيط: ١٠٦/٦.
- (١٣٦) شرح جمل الزجاجي: ١٤٩/٢.
- (١٣٧) الكتاب: ١٥٩/٢.
- (١٣٨) المقتضب: ٥٨/٣ وينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٨/٢.
- (١٣٩) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٤١/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١.

- (١٤٠) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٢/٢.
- (١٤١) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤.
- (١٤٢) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١٤٣) ينظر شرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١٤٤) ديوانه: ١٠٦.
- (١٤٥) ينظر المساعد: ١١١/٢.
- (١٤٦) ينظر المساعد: ١١١/٢.
- (١٤٧) ينظر الكتاب: ١٦٣.١٦٦/٢.
- (١٤٨) ينظر م.ن: ١٦٣/٢.
- (١٤٩) ينظر المقتضب: ٦١/٣.
- (١٥٠) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤.
- (١٥١) ينظر الكتاب: ١٦٣/٢.
- (١٥٢) ينظر م.ن: ١٦٤/٢.
- (١٥٣) ينظر م.ن: ١٦١/٢.
- (١٥٤) ينظر شرح المفصل: ٣٢١/٤ وارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٥٥) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٥٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٥٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٥٨) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٧/٢.
- (١٥٩) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٥/٢.

- (١٦٠) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.
- (١٦١) ينظر المقتضب: ٦٥/٣ وشرح المفصل: ٣١٩/٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (١٦٢) ينظر المقتضب: ٦٥/٣.
- (١٦٣) ينظر شرح المفصل: ٣١٩/٤.
- (١٦٤) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٤/٢.
- (١٦٥) ينظر شرح التصريح: ٤٧٥/٢.
- (١٦٦) شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.
- (١٦٧) البيت مجهول القائل: ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٤/٢.
- (١٦٨) البيت مجهول القائل: ينظر: م.ن: ١٤٥/٢.
- (١٦٩) ينظر: م.ن: ١٤٥/٢.
- (١٧٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢.
- (١٧١) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٥/٢.
- (١٧٢) ينظر المساعد: ١٠٩/٢.
- (١٧٣) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (١٧٤) ينظر المساعد: ١٠٦/٢.
- (١٧٥) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٧٦) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٧٧) ينظر المساعد: ١٠٧/٢.
- (١٧٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٧٩) ديوانه: ٦.

- (١٨٠) الكتاب: ١٦٥/٢.
- (١٨١) م.ن: ١٦٦/٢.
- (١٨٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢ والمساعد: ١٠٨/٢.
- (١٨٣) استشهد به سبويه ولم ينسبه: ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ وأنسب للعباس بن مرداس في خزانة الأدب: ١/٥٧٣.
- (١٨٤) ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ والمقتضب: ٣/٥٥ وشرح المفصل: ٤/٣٢٠ وشرح الرضي: ٣/١٥٤.
- (١٨٥) الكتاب: ١٥٨/٢.
- (١٨٦) ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ والمساعد: ١٠٨/٢.
- (١٨٧) المقتضب: ٣/٥٥ وينظر شرح جمل الزجاجي: ٢/٤٨ وارتشاف الضرب: ٢/٧٧٧.
- (١٨٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٢/٧٧٧.
- (١٨٩) الكتاب: ١٥٩/٢ وينظر ارتشاف الضرب: ٢/٧٧٧.
- (١٩٠) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٠٣ مسألة ٤١ وارتشاف الضرب: ٢/٧٨٢ والمساعد: ٢/١١٢.
- (١٩١) ينظر ارتشاف الضرب: ٢/٧٨٢ والمساعد: ٢/١١٢.
- (١٩٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٢/٧٨٢ والمساعد: ٢/١١٢.
- (١٩٣) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥٥.
- (١٩٤) الكتاب: ١/٢٨٠.
- (١٩٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٧٨٢.
- (١٩٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢/١٤٨.
- (١٩٧) ينظر: م.ن: ١٤٨/٢.
- (١٩٨) ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥٥. وحاشية الصبان: ٤/١١٦.
- (١٩٩) ينظر الكتاب: ٢/١٦٤.



- (٢٠٠) نسبه له سيبويه في الكتاب: ١٦٤/٢ وهو غير موجود في ديوانه.
- (٢٠١) سبق تخريجه.
- (٢٠٢) ينظر الكتاب: ١٦٥/٢.
- (٢٠٣) الكتاب: ١٦٦/٢.
- (٢٠٤) ينظر الكتاب: ١٦٧/٢. ١٦٨.
- (٢٠٥) البيت لأنس بن زنيم: ديوانه: ١١٣.
- (٢٠٦) من شواهد سيبويه المجهولة القائل. ينظر الكتاب: ١٦٧/٢.
- (٢٠٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١ مسألة: ٤٠.
- (٢٠٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (٢٠٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (٢١٠) ينظر المقتضب: ٦٢/٣. والبيت من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل، ينظر الكتاب: ١٦٦/٢.
- (٢١١) ينظر الكتاب: ١٦٦/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (٢١٢) المساعد: ١١٣/٢ وينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢.